MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تحيه طيبه وبعد ::

تنفيذاً لقواعد قيد الأوراق المالية الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلاتها والإجراءات التنفيذية لها والصادرة بقرار مجلس إدارة البورصة وتعديلاتها .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طية رد الشركة على تقرير السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات لشركة مصر للفنادق عن القوائم المالية و المركز المالى عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

قائم بأعمال رئيس قطاع الأوراق المالية
مسئول علاقات المستثمرين
(حسين على الكربينى)

عنه / رانيا عزمى

Head Office 28 Hussien Wassef St., El Dokki, Giza, Egypt
Tel.: +2 02 3761 0586 / +2 02 3761 0246
Fax: +2 02 3761 0256

٢٨ ش حسين واصف - الدقي - الجيزة - مصر
تليفون : ٠٥٨٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+ / ٠٢٤٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+
فاكس : ٠٢٥٦ ٣٧٦١ ٠٢ ٢+

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

شركة مصر للفنادق
رقم صادر : ٨٥
مرفقات : لا يوجد
التاريخ : ٢٠٢٦/٢/٢٦
الجهة :

السيد الأستاذ / وكيل أول الوزارة
مدير إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق
الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة وبعد ،،

بالإشارة إلى خطاب سيادتكم الصادر برقم/181 بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٢٦ بشأن تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

نتشرف أن نرفق لسيادتكم طيه الرد على التقرير المشار إليه.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

العضو المنتدب التنفيذي

عبدالعزيز عيد

شركة مصر للفنادق ش.م.م

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

رد الشركة
على تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لشركة "مصر للفنادق"
في ٢٠٢٥/١٢/٣١

الملاحظـــــــة	الـــــــرد
- قمنا بإجراء الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مصر للفنادق (ش.م.م) المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وقائمة الدخل عن الستة أشهر المنتهية في ذات التاريخ بصافي ربح بعد الضرائب نحو ٦٨٥،٤٩٢ مليون جنيه ، وكذا قوائم التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية والدخل الشامل في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج عن تلك القوائم المالية الدورية وفي ضوء فحصنا المحدود. - نطاق الفحص المحدود - تم الفحص وفقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ، ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية . - وردت القوائم المالية الدورية محل المراجعة لإدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق بتاريخ ٢٠٢٦/٢/١٧ وذلك بعد اعتمادها من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٧) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢١. - وفى هذا الشأن تبين ما يلى: - بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٦ ورد لإدارة مراقبة الحسابات مايفيد إتمام إجراءات تحول الشركة من العمل تحت مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ للعمل تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنفيذا لأحكام المادة (٣٩ مكرر) من القانون رقم ١٨٥ لسنة	

الملاحظـــــة	الـــــرد
٢٠٢٠ وتم التأشير بذلك فى السجل التجارى للشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٧ ، مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن مخالفة بعض مواد النظام الاساسى للشركة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية و تعديلاتهما نذكر منها : - نصت المادة رقم (٢١) من النظام الأساسى للشركة على "يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء على الأقل وسبعة أعضاء على الأكثر تعينهم الجمعية العامة للشركة "فى حين تنص المادة رقم (٧٧) من القانون المشار اليه على "يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة تختارهم الجمعية العامة لمدة ٣ سنوات...الخ ". - نصت المادة (٤٧) من النظام الأساسى للشركة فيما يتعلق بصحة إنعقاد لجمعية العامة العادية على "... ويعتبر الإجتماع الثانى صحيحاً بحضور ٢٥٪ على الأقل من أسهم رأس المال...الخ" فى حين تنص المادة (٦٧) من القانون المشار إليه على "... ويعتبر الإجتماع الثانى صحيحاً أيا كان عدد الأسهم الممثله فيه...الخ". - نصت المادة (٥٧) من النظام الأساسى للشركة على "... وفى الأحوال التى تقوم فيها الشركة ببيع أصل من الأصول الثابتة لها أو حصولها على تعويض عنه فتلتزم الشركة بتكوين إحتياطى رأسمالى بكامل قيمة البيع أو التعويض لإعادة هذه الأصول لما كانت عليه أوشراء أصول جديدة " بينما تنص المادة (٤٠) من القانون المشار إليه على "... ويجوز بموافقة الجمعية العامة توزيع نسبة من الأرباح الصافية التى تحققها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه بشرط ألا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة...الخ ". - يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل النظام الأساسي للشركة بما يتوافق مع القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وحصر كافة المواد مع موافاتنا بما تم فى هذا الشأن.	- تم إعداد النظام الأساسي وفقاً للنموذج الاسترشادي الموحد المعد من الإدارة المركزية للشئون القانونية للتأسيس والشركات بالهيئة العامة للاستثمار، وستقوم الشركة بإجراء أية تعديلات على النظام الأساسي وبما يتفق مع تعديلات أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

الملاحظـــــة	الـــــرد
- ظهر رصيد ح/ الأصول الثابتة بالصافي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ١٢٩٧ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك بنحو ٥٢٤,٢٣٠ مليون جنيه وقد تضمن الرصيد مايلى : أ. نحو ٥٣٨ ألف جنيه - الآت ومعدات فندق النيل ريتز كارلتون - بالخطأ قيمة ماتم صرفه من الإحلال والتجديد بنحو ٩٢ ألف جنيه قيمة غرفة تعليق ملابس ونحو ٤٤٦ ألف جنيه قيمة عدد ٣٨ ترولى صاج وصحتهما حساب عدد وأدوات بفندق النيل. ب. نحو ١,٦٣٨ مليون جنيه - أثاث ومفروشات فندق النيل ريتز كارلتون - بالخطأ قيمة ماتم صرفه من الإحلال والتجديد لتحديث شبكة الأنترنت (هاردوير وأجهزة كمبيوتر شركة أكت) وصحته حساب كمبيوتر فندق النيل. ج. نحو ١٤٤ ألف جنيه -الآت ومعدات فندق سفير دهب- بالخطأ قيمة ما تم صرفه من الإحلال والتجديد بنحو ٩٦ ألف جنيه قيمة عدد ١٤ ثلاجة مينى بار للسويتات ٩٠ لتر وايت ويل وصحته حساب أثاث ومفروشات فندق سفير دهب ونحو ٤٨ ألف جنيه قيمة لوح فيونيك لتغطية وحدات التكييف وصحته حساب عدد وأدوات فندق سفير دهب. د. نحو ٢٨٢ ألف جنيه عدد وأدوات فندق سفير دهب- بالخطأ قيمة ماتم صرفه من الإحلال والتجديد بنحو ٦٥ ألف جنيه قيمة ديب فريزر سعة ٩٠٠ لتر أيس كريم ونحو ٢١٧ ألف جنيه قيمة مطحنة وماكينة قهوة اسبريسو أتوماتيك وصحتهما حساب الآت ومعدات فندق سفير دهب. - يتعين حصر الحالات المماثلة وإجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على حسابات الأصول الثابتة والإهلاك. هـ. مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين الرصيد نحو ٢١٢ ألف جنيه قيمة ما أمكن حصره خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ من ضريبة القيمة المضافة على فواتير تطوير فندق سفير دهب الخاصة بمعدات المطابخ والحلواني ووحدات التبريد والتجميد والتي تم إضافتها بالكامل على حسابات الأصول دون مراعاة خصم تلك الضرائب كضرائب على المدخلات والإستفادة منها وفقا لما تقتضيه المواد (٣٠،٢٢) من قانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة	- تم إجراء التصويب المحاسبي اللازم طبقاً لملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات بالقيد رقم ٢٠٢٦/٢/٣٨٧ تسويات.

الملاحظـــــة	الـــــرد
٢٠١٦ ، وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ أنه يتم المتابعة مع المستشار الضريبى للشركة فى هذا الشأن فى ضوء قرار المحكمة عن الطعن على ضريبة القيمة المضافة المسنوات محل الملاحظة. - يتعين حصر الحالات المماثلة حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وإثباتها بدفاتر الشركة وبحث كيفية الإستفادة من تلك الضرائب المخصومة كضريبة على المدخلات وفقا لأحكام المواد المشار إليها وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء الدراسة لما له من أثر على أرصدة الأصول وإهلاكاتها.	- تقدم المستشار الضريبى للشركة بالمستندات اللازمة و مذكرات الدفاع أمام لجنة الخبراء لإثبات أحقية الشركة في خصم الضريبة كضريبة على المدخلات وصدر حكم المحكمة بتأييد ما ورد بتقرير لجنة الخبراء بعدم إعتماد خصم ضريبه القميه المضافه الواردة بفواتير تطوير كلا من فندق النيل ريتز كارلتون و فندق سفير دهب. وبناء عليه فقد أوصى المستشار الضريبي للشركة بعمل التسويات اللازمة في حسابات الشركة لهذه الارصدة في ضوء ما سبق ذكره وهو ماسيتم قبل إقفال المركز المالى المنتهى في ٢٠٢٦/٣/٣١ خصماً من المخصص المكون بهذ الشأن.
- ظهر رصيد إستثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة في ٣١/١٢/٢٠٢٥ بنحو ٨,٧٩٨ مليون جنيه بعد خصم الإضمحلال في الإستثمارات البالغ نحو ٢,٧٤٠ مليون جنيه ، مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن مخالفة الشركة للمادة (١٧ - فقرة أولى ه) من القانون (٤) لسنة ٢٠١٨(الخاص بتعديل بعض أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١) بشأن عدم إيداع أسهم الأوراق المالية لكل من شركة مصر أسوان وشركة مصر سيناء بأحد شركات الحفظ والقيد المركزى وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه يتم التنسيق بين قطاعى الاوراق المالية والأستثمار والتواصل مع شركة مصر المقاصة وشركة مصر للأستثمارات المالية فى هذا الشأن. - يتعين الإلتزام بأحكام القانون المشار إليه.	- بالنسبة لشركة مصر أسوان قامت الشركة ببيـــع الأسهم للشركة المصرية للسياحة والفنادق " ايجوث " وتحصيل كامل القيمة البيعية في شهر يناير٢٠٢٦ - أما بالنسبة لشركة مصر سيناء للسياحة فإنه مازال جارى إجراء الحفظ للأسهم بمعرفة شركة مصرسيناء للسياحة لدى شركة مصر للمقاصة. - ويتم التنسيق بين قطاعي الأوراق المالية والاستثمار في هذا الشأن والتواصل مع كلا من شركة مصر للمقاصة وكذلك شركة مصر للاستثمارات المالية.

الملاحظـــــــة	الـــــــرد
- ظهر رصيد حسابات مدينة مستحقة على الشركة القابضة وأطراف ذات علاقة بالصافى في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ١٨,٦٢٤ مليون جنيه بعد خصم خسائر إئتمانية متوقعة بنحو ٣٥٦,٢ ألف جنيه منها نحو ١٨,٧١٦ مليون جنيه يمثل رصيد حساب جاري الشركة القابضة للسياحة والفنادق - الضمان الحكومى - والذى تمت المطابقة عليه مع الشركة القابضة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ والمتمثل فى المتبقى من قيمة المديونية المستحقة علي الشركة القابضة للسياحة والفنادق وشركاتها التابعة البالغة نحو ١١٥,٢٦٧ مليون جنيه تنفيذاً للحكم الصادر لصالح الشركة في الإستئنافين رقمي ١٧٣٠٣ ، ١٧٤٥٦ لسنة ١٢٤ ق وحصول الشركة القابضة على موافقة السيد/وزير المالية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٠ علي أن تتم التسوية من مستحقات وزارة المالية طرف الشركة القابضة وشركاتها التابعة والرصيد المتبقى من تلك المديونية يخص شركة مصر للسياحة بعد إجراء مقاصة بنحو ٧٤٨ ألف جنيه (منها نحو ٧٠٦ ألف جنيه خلال العام المالى السابق تمثل المتبقى من ثمن السيارة المشتراه من شركة مصر للسياحة ، ونحو ٤٢ ألف جنيه تم استبعادها من المديونية فى سبتمبر ٢٠٢٥ تمثل قيمة رسوم سجيل عقد بيع تلك السيارة) ، وقد أفادت الشركة القابضة ضمن مكاتباتها لمشركة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٤ بأنه محل نزاع قضائى بين شركة مصر لسياحة ووزارة المالية وسيتم تأجيل أى سداد بشأنه لحين الحكم فى هذا النزاع وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جارى متابعة تحصيل باقى المديونية بالتنسيق مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق. - يتعين متابعة العمل علي تحصيل تلك المديونية حتي لا تمثل أموال عاطلة وضياع فرص استثمارها بما يعود بالنفع ويحقق صالح الشركة.	- المبلغ المسدد عن الضمان الحكومي تم خلال عام ٢٠٠٩ وطوال السنوات التالية كان متداولاً بالقضاء وصدر حكم الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤ ثم الطعن عليه من قبل وزارة المالية وتم تأييد الحكم لصالح الشركة من محكمة النقض بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٥ وحتى يمكن التنفيذ كان يستلزم ذلك صيغة تنفيذية والتى تستغرق فترات زمنية جديدة. وبالتالى فقد تم التنسيق بين الشركة القابضة للسياحة والفنادق والمستشار القانوني للشركة وذلك بالتواصل مع المستشارين القانونين لوزارة المالية للوصول إلى تسوية ودية لإسترداد قيمة الضمان الحكومى وهو ما نجحت فيه الشركة القابضة بالحصول على تأشير معالى وزير المالية على إجراء التسوية الودية وخصم قيمة حق الإنتفاع لمدة عام ونصف وتبلغ

الملاحظـــــــة	الـــــــرد
	نحو ٣٥ مليون جنيه وباقى الـ ١٥٠ مليون جنيه يتم تسويته من مستحقات الشركة القابضة وشركاتها التابعة.وبالفعل تم تحصيل مبالغ وصلت لنحو ٩٥,٨مليون جنيه حتى إقفال المركز المالى وباقى الرصيد يخص مديونية شركة مصرللسياحة.بالاضافة الى ما تم خصمه من مستحقات لشركة مصرللسياحة خلال الفترة والبالغة نحو ٧٤٨ ألف جنيه ، وجارى المتابعة نحو تحصيل باقى المديونية بالتنسيق مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق.
- ظهر رصيد حسابات مدينة أخرى بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٣٦٩,٠٢٤ مليون جنيه (بالصافى) بعد استبعاد خسائر ائتمانية متوقعة بنحو ٢,٤٧٧ مليون جنيه ومازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين الرصيد ما يلي : ١- نحو ٤,٢٩٧ مليون جنيه (مصلحة الضرائب - خصم من المنبع للشركة) يقابلها خسائر ائتمانية متوقعة بنحو ٣٨٩ ألف جنيه يمثل الرصيد قيمة ضريبة الخصم والإضافة المستقطعة بمعرفة عملاء فندق النيل ريتز كارلتون حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ ، وقد أفادت الشركة فى ردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه تتم المتابعة مع فندق النيل ريتزكارلتون بسرعة الإنتهاء من إثبات تلك المبالغ على الملف والبطاقة الضريبية للشركة بمعرفة المستشار الضريبى للفندق فور الإنتهاء من الفحص لضريبة التجارى للفندق عن تلك السنوات قبل إثباتها كأرصدة دائنة لشركة مصر للفنادق. - يتعين موافاتنا بما انتهت إليه الشركة مع مصلحة الضرائب فى هذا الشأن لما لذلك من أثر على أرصدة الحسابات الظاهرة بالقوائم المالية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ مع دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة والعمل على تدعيمها فى ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة. ٢- نحو ٩٩٤ ألف جنيه رصيد مدين يقابله خسائر ائتمانية متوقعة بذات القيمة منها نحو ٩٧٩ ألف تمثل ضريبة القيمة المضافة الخاصة بمستخلصات تطوير فندق سفير دهب منذ افتتاح الفندق فى ٢٠٢٢/٩ ، ونحو ١٥ ألف جنيه لفندق النيل ريتزكارلتون والتى لم يتم خصمها من الرصيد الدائن لمصلحة الضرائب عن القيمة المضافة ضمن الإقرارات حتى (ديسمبر ٢٠٢٥) وقد أفادت الشركة فى ردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جارى المتابعة مع المستشار الضريبى فى ضوء الدعوى القضائية المرفوعة رقم ٦٧/٦٥٤٦٤.	- تم الانتهاء من فحص ضريبة التجارى لفندق النيل عن عام ٢٠٠٩ خلال الفترة الحالية ، ويتم حالياً بمعرفة المستشار الضريبى تجميع شهادات الخصم المستقطعة بمعرفة العملاء على البطاقة الضريبية لشركة مصرللفنادق وإثبات تلك المبالغ كرصيد دائن لدى مصلحة الضرائب لإمكانية خصمها من المستحقات الضريبية.

الملاحظـــــة	الـــــرد
- يتعين بحث أسباب تأخر الشركة فى الإستفادة بتلك الضرائب وخصمها من الإقرار فى ضوء الدعوى القضائية المشار إليها وموافاتنا بالمستجدات فى هذا الشأن.	- تقدم المستشار الضريبى للشركة بالمستندات اللازمة ومذكرات الدفاع أمام لجنة الخبراء لإثبات أحقية الشركة في خصم الضريبة كضريبة على المدخلات وصدر حكم المحكمة بتأييد ما ورد بتقرير لجنة الخبراء بعدم إعتماد خصم ضريبه القميه المضافه الواردة بفواتير تطوير كلا من فندق النيل ريتز كارلتون و فندق سفير دهب. وبناء عليه فقد أوصى المستشار الضريبى للشركة بعمل التسويات اللازمة في حسابات الشركة لهذه الارصده في ضوء ما سبق ذكره وهو ماسيتم قبل إقفال المركز المالى المنتهى في ٢٠٢٦/٣/٣١ خصماً من المخصص المكون بهذ الشأن.
٣- نحو ١,٧٥٠ مليون جنيه مستحقة للشركة لدى وزارة العدل تنفيذاً للأحكام القضائية الإستنافية أرقام ١٧٣٠٣، ١٧٤٥٦ لسنة ١٢٤ ق ، ورقم ١٢٣١٩ سنة ١٣٥ ق الصادر لصالح الشركة ضد كل من وزير المالية ووزير العدل (بصفتيهما) وقد تقدمت الشركة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٣٠ بطلب للسيد مساعد وزير العدل لشئون المحاكم والمطالبات القضائية بتسوية المبلغ لصالح مأمورية الضرائب - مركز كبار الممولين وأفادت مكاتبة وزارة العدل للشركة المؤرخة ٢٠٢٥/٧/١ بأنه تمت الموافقة من جانب قطاع المطالبات القضائية على عمل التحويل لسداد جزء من مديونية الضرائب الخاصة بالشركة بعد خصم أية مبالغ مستحقة عليها وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بانها نجحت أخيراً فى الحصول على مكاتبة من وزارة العدل بأحقية الشركة فى المبلغ المستحق تمهيداً لإيداعه كرصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وخصمه من أى مستحقات ضريبية على الشركة.	
- يتعين متابعة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة تنفيذا للأحكام القضائية الصادرة لصالحها حفاظاً على حقوقها طرف الغير مع موافاتنا بما تم فى هذا الشأن.	- ما زال جارى متابعة الموقف مع وزارة العدل تمهيداً لإيداعه كرصيد دائن للشركة بحسابنا لدى مصلحة الضرائب وللاستفادة منها وخصمها من أي مستحقات ضريبية على الشركة.
٤- نحو ٢٧٩ ألف جنيه يرجع تاريخها لعام ٢٠٠٦ يقابله خسائر ائتمانية متوقعة بذات القيمة يمثل قيمة رسوم ضريبة الدمغة النسبية المستحقة للشركة طرف مصلحة الضرائب علي مساهمات الشركة في رؤوس أموال بعض الشركات بعد حصولها علي أحكام استنافية لصالح الشركة بهذه القيمة وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بانه جارى متابعة الإجراءات لتحصيل مستحقات الشركة فى الأحكام الصادرة لصالحها.	

الملاحظـــــــة	الـــــــرد
- يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة وفقاً للأحكام الصادرة لصالحها.	- ما زال جاري متابعة الإجراءات لتحصيل مستحقات الشركة في الأحكام الصادرة لصالحها وذلك خصماً من المستحقات الضريبية.
٥- نحو ٩٠ ألف جنيه مستحقة علي مصلحة الضرائب العقارية - مأمورية غرب القاهرة - قيمة فوائد قانونية مستحقة للشركة تنفيذاً للأحكام القضائية الصادرة لصالحها ، وقد أفادت الشركة بردها علي تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جاري التنسيق مع مصلحة الضرائب العقارية علي تسوية الفوائد القانونية خصما من مستحقات الضرائب العقارية وبعد الأخذ فى الاعتبار صدور حكم بأحقية الشركة فى بعض القيم الإيجارية المحسوب على أساسها الضريبة العقارية للمحلات المتواجدة بالفندق. - يتعين موافاتنا بما تم بشأن التسوية المشار إليها وفى ضوء الحكم الصادر بأحقية الشركة.	- ما زال جاري التنسيق مع مصلحة الضرائب العقارية على تسوية الفوائد القانونية خصماً من مستحقات الضرائب العقارية، وبعد الأخذ في الاعتبار صدور حكم القضاء في الدعوى المرفوعة من الشركة بشأن الطعن المقدم عن المحلات المتواجدة بالفندق وجاري متابعة الحصول على صورة من الحكم والذى إنتهى إلى أحقية الشركة فى بعض القيم الإيجارية المحسوب على أساسها الضريبة العقارية للمحلات.
٦- نحو ٥١٤ ألف جنيه يقابلها خسائر إئتمانية متوقعة بذات القيمة- قيمة فروق ضريبة الدخل عن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وفقا للإقرار المعدل للشركة المقدم للمأمورية بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جارى متابعة الدعوى القضائية فى هذا الشأن وإتخاذ اللازم فى ضوء ما يسفر عنه ذلك. - يتعين العمل على متابعة الدعوى القضائية وموافاتنا بآخر المستجدات حفاظاً على حقوق الشركة.	- ما زال جاري متابعة الإجراءات لتحصيل مستحقات الشركة في الأحكام الصادرة لصالحها وذلك خصماً من المستحقات الضريبية.
٧- نحو ٧٨,٥ ألف جنيه يقابله خسائر ائتمانية متوقعة بذات القيمة تمثل باقي حصة الشركة في أرباح شركة مصر سيناء للسياحة عن الأعوام من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٥وقامت الشركة بالمطالبة بتلك المديونية أكثر من مرة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٥. وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جارى المتابعة مع شركة مصر سيناء لتحصيل تلك المبالغ أو إدراجها ضمن	

الملاحظـــــــة	الـــــــرد
المستحقات عند إتخاذ إجراءات بيع أسهم الشركة وطبقاً لموافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٣ عن نتيجة التقييم للأسهم. - يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ حق الشركة طرف الغير في ظل مطالبات الشركة المتكررة بالمديونية.	- ما زال جاري المتابعة مع شركة مصر سيناء لتحصيل تلك المبالغ أو إدراجها ضمن المستحقات عند إتخاذ إجراءات بيع أسهم شركة مصرسيناء وطبقاً لموافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٣ على نتيجة التقييم للأسهم .
٨- نحو ٥٤,٥ ألف جنيه يقابله خسائر ائتمانية متوقعة بذات القيمة تمثل قيمة ضريبة الدمغة النسبية على مساهمة الشركة في رأسمال شركة الإسماعيلية للإستثمارات السياحية المستحقة لشركة مصر للفنادق والصادر بشأنها حكم قضائي نهائي لصالح الشركة منذ عام ٢٠٢٠ وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جارى المتابعة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وقد قضت المحكمة على المصدر للشيك بدون رصيد بسنة مع الشغل وكفالة ثلاثة ألاف جنيه. - يتعين العمل على سرعة تنفيذ الحكم القضائى الصادر لصالح الشركة حفاظا على حقوق الشركة طرف الغير حتى لا تسقط الأحكام بالتقادم.	- ما زال جاري المتابعة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح شركة مصر للفنادق وقد قضت المحكمة على المصدر للشيك بدون رصيد بسنة مع الشغل وكفالـــة ثلاثة آلاف جنيهاً.
٩- نحو ٢٢ ألف جنيه يقابله خسائر ائتمانية متوقعة بذات القيمة تمثل قيمة ضريبة الخصم والإضافة المستقطعة بمعرفة عملاء فندق سفير دهب حتى ٢٠٢٢/٨/٣١ وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بأنه جارى المتابعة مع إدارة الفندق نحو إحضار شهادات من العملاء بما يفيد سداد المبالغ على البطاقة الضريبية لشرمة مصر للفنادق. - يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة للإستفادة من تلك المبالغ وخصمها من المستحقات الضريبية.	- ما زال جـاري المتابعـة مع إدارة الفندق نحو إحضار شهادات من العمـلاء بمـا يفيـد سـداد المبالغ على البطاقة الضريبية لشركة "مصر للفنادق".

الملاحظـــــة	الـــــرد
- ظهر حساب مخصص الإحلال والتجديد لفنادق الشركة ضمن حسابات مدينة أخرى بقائمة المركز المالى فى ٣١/١٢/٢٠٢٥ نحو ٣٥٠,٣٨٣ مليون جنيه منها نحو٣٤٣ مليون جنيه قيمة المكون بحساب الإحلال والتجديد لفندق النيل ريتزكارلتون حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بدفاتر الشركة بفارق بالزيادة بنحو ١٨ مليون جنيه عن رصيد حساب البنك البالغ فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٣٢٥ مليون جنيه ، ونحو ٧,٣٥٤ مليون جنيه قيمة المكون بحساب الإحلال والتجديد لفندق سفير دهب حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بدفاتر الشركة بفارق بالزيادة بنحو ٦,١١٨ مليون جنيه عن رصيد حساب البنك فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ البالغ نحو ١,٢٣٦ مليون جنيه بالمخالفة لما تقتضيه عقود الإدارة والتشغيل بايداع مبالغ الإحلال والتجديد المكونة فى حساب منتج للفوائد. - يتعين الإلتزام بتطبيق بنود التعاقد المبرم لإدارة وتشغيل فنادق الشركة بما يعود بالنفع ويحقق صالح الشركة ولما له من أثر على نتائج الأعمال.	- بالنسبة لفندق النيل ريتز كارلتون يتم الانتهاء من اقفال المركز المالى للفندق خلال خمسة أيام بعد نهاية الشهر وبالتالي يتم إيداع الرصيد الظاهر بالمكون من الاحلال والتجديد خلال الشهر التالى وهو ما تم خلال شهر يناير٢٠٢٦ - بالنسبة لفندق سفير دهب في ضوء السيولة النقدية المتاحة يتم تحويل لبنك الاحلال والتجديد بالجنيه المصرى والذى يمثل غالبية مشتروات الاحلال والتجديد وسيتم قبل نهاية شهر مارس٢٠٢٦ تحويل ما يساوى نسبة ٦٠٪ من الفارق ، وعلى أن يتم تحويل المتبقى في ضوء السيولة المتاحة ووفقاً لمستجدات الأحداث الحالية الجارية بالمنطقة.
- ظهر رصيد حساب نقدية بالبنوك فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ١٩٢٩ مليون جنيه ولم يتضمن الرصيد نحو ٢١ الف جنيه قيمة فوائد دائنة بنك سايب بالجنيه المصرى والمعلقة بمذكرة تسوية البنك فى ديسمبر ٢٠٢٥ على الرغم من ظهورها بكشف حساب البنك فى ذات التاريخ. - يتعين إجراء التسويات اللازمة لما له من أثر على قائمة الدخل فى ٢٠٢٥/١٢/٣١.	- تم إجراء التصويب المحاسبي اللازم طبقاً لملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات بالقيد رقم ٢٠٢٦/١/٩٠٠ تسويات.
- ظهر رصيد حقوق الملكية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٣٢٥٤ مليون جنيه وقد تضمنت نحو ٣٩٦ مليون جنيه تحت حساب زيادة راس المال حيث انه بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢ صدر قرار الجمعية العامة العادية للشركة بتوزيع سهم مجانى لكل سهم ليكون عدد الأسهم ٧٩٢ مليون سهم بعد التوزيع والقيمة الإسمية للسهم جنيه واحد وذلك بالاستخدام من رصيد الأرباح	

الملاحظـــــة	الـــــرد
المرحلة بالقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ البالغة نحو ١١١٨ مليون جنيه (بعد اعتماد الجمعية العامة للشركة)، وقد تم عقد جمعية عامة غير عاديـة فى ٢٠٢٦/١/١٨ للنظر فى تعديل النظام الأساسي للشركة وزيادة كل من رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر والمدفوع وحتى تاريخ الفحص فى فبراير ٢٠٢٥ لم يتم الانتهاء من الإجراءات اللازمة لتسوية تلك المبالغ المجنبة بدفاتر الشركة. - يتعين العمل على سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن.	- بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/١/١٨ بتعديل النظام الأساسى والمتضمن تعديل زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٣٩٦ مليون جنيه ليصبح ٧٩٢ مليون جنيه من خلال توزيع سهم مجانى لكل سهم بواقع ٣٩٦ مليون سهم والقيمة الإسمية للسهم جنيه واحد وذلك بالاستخدام من رصيد الأرباح المرحلة بالقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ ، فقد قامت الشركة على الفور بالبدء في تجهيز المستندات اللازمة والمطلوبة بمعرفة الهيئة العامة للإستثمار والمتضمنة تقديم تقرير من مراقب حسابات الشركة بذلك والحصول على تقرير من قطاع الأداء الإقتصادى بالهيئة العامة للإستثمار بصحة الأرصدة وكفايتها لتمويل الزيادة المطلوبة في رأس المال المصدر والمدفوع وقامت الشركة بتقديم مستندات الفحص وتقديم تقرير ثان من مراقب حسابات الشركة موجـه لقطـاع الأداء الإقتصادى ، وتم عقد عـدة إجتماعات بمقر الهيئة العامة للإستثمار – قطاع الأداء الإقتصادى للرد على كافة الاستفسارات والطلبات حتى نجحت الشركة في الحصول على التقريـر وتقديمـه مع كافة البيانات والمستندات الأخرى للهيئة العامة للإستثمار وإستيفاء كافة الطلبات وتم الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على الزيادة ، وجارى الحصول على موافقة الهيئة العامة للإستثمار لإستخراج السجل التجارى الجديد وصحيفة الإستثمار الموضح بها الزيادة وبموجبه يتم النشر في الجرائد الرسمية لإثبات الزيادة الجديدة.

الملاحظـــــــة	الـــــــرد
- ظهر رصيد حساب المخصصات فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٤٣,١٩٩ مليون جنيه وقد تضمن الرصيد نحو ٢٧١ ألف جنيه مخصص القضايا المتنازع عليها لمقابلة عدد ٢ دعوى قضائية متداولة وقد تبين وجود دعوى قضائية عمالية استئنافية ضد الشركة برقم ٧٥/٩٤/٩٦ لسنة ١٤٢ ق غير مكون عنها مخصص صدر فيها حكم إبتدائي ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢ باداء مبلغ مليون جنيه بالتضامن مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق وأفادت الشركة فى ردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بانه صدر حكم تمهيدى بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٤ بإحالة الدعوى إلى مكتب الخبراء وحيث لم يصدر حكم نهائى فسيتم النظر فى ضوء المستجدات خلال العام المالى ٢٠٢٦/٠٢٠٢٥ - يتعين الإستمرار فى متابعة الدعوى القضائية المتداولة مع دراسة مخصص القضايا المتنازع عليها المكون فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ والعمل على تدعيمه فى ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة.	- جارى المتابعة مع مكتب الخبراء حيث لم تحدد جلسة لنظرها حتى الآن ، وحيث لم يصدر فيها حكم نهائي حتى الآن فسيتم النظر في تكوين مخصص بشأنها في ضوء المستجدات خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥.
- ظهر رصيد حسابات دائنة أخرى في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٧٠,٦٦٧ مليون جنيه ومازال الرصيد يتضمن نحو ١٥,٠٦٤ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بيانها كما يلي :- ١- نحو ٤,٦٩٠ مليون جنيه ضريبة القيمة المضافة عن تطوير فندق النيل ريتز منذ يونيو ٢٠١٩ ، وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على مراجعة القوائم المالية فى سبتمبر ٢٠٢٥ بأنه جارى المتابعة مع المستشار الضريبى أمام القضاء فى الدعوى القضائية المرفوعة لحفظ حقوق الشركة. - يتعين اتخاذ اللازم نحو إنهاء النزاع القضائى وسداد الضرائب المستحقة على فندق النيل ريتز تنفيذاً لأحكام القانون. ٢- نحو ٤,٥ مليون جنيه جزء من مستحقات الشركة لدي شركة الشرق الأوسط (تحت التصفية) لحين الإنتهاء من أعمال التصفية النهائية علماً بأنه قد تم اتخاذ قرار تصفية شركة الشرق الأوسط منذ أكثر من ثلاثون عاما. - وتجدر الإشارة الى عـدم تقديم المصفي لحساب التصفية المؤقت حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بالمخالفة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ كما لم يتم دعوة الجمعية العامة فى ظل قرب	- جارى المتابعة مع المستشار الضريبى على الموقف المحال لمحكمة القضاء الإدارى بالنسبة لضريبة الأشخاص الإعتبارية ، وسيتم التسوية في ضوء ما ينتهى اليه الفحص عن السنوات من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠.

الملاحظـــــــة	الـــــــرد
انتهاء مدة التجديد الممنوحة له والتى انتهت فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ ، وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات فى سبتمبر ٢٠٢٥ أنه سيتم عقد جمعية عامة عادية بتاريخ ٢٠٢٦/٤/١ للتجديد للمصفى ويليها متابعة مستجدات الموقف فى ضوء القضايا المرفوعة والمحجوزة للحكم بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٧.	
- يتعين موافاتنا بما انتهت إليه القضايا المحجوزة للحكم واتخاذ اللازم للإسراع في أعمال التصفية والحصول علي باقي مستحقات الشركة.	- جارى العمل بالتنسيق مع شركة إيجوث والمصفى وكافة الأطراف المعنية لإنهاء التصفية بأسرع وقت ممكن حيث مرت عملية التصفية بعثرات كثيرة سواء من قبل محافظة الإسماعيلية أو عدد القضايا المرفوعة على الشركة وجارى المتابعة مع السيد المصفى لمعرفة موقف مكاتبات الشركة المرسلة بالتوجيه بالإستعجال لعقاد جمعية عامة عادية.
٣- نحو ٥,٧٥٢ مليون جنيه أرصدة دائنة معلاه لحين التسوية مع مركز كبار الممولين ، وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة فى ٣٠/٩/٢٠٢٥ بأنه تم رفع دعوى قضائية منظورة أمام محكمة القضاء الإدارى بشأن النزاع على ضريبة أرباح الأشخاص الإعتبارية وجارى المتابعة مع المستشار الضريبى.	
- يتعين اتخاذ اللازم نحو إنهاء النزاع القضائى وسداد الضرائب المستحقة.	- جارى المتابعة بالتنسيق مع المستشار الضريبى لإنهاء الخلاف مع المأمورية وسيتم التسوية في ضوء نتيجة الفحص للسنوات من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠.
٤- نحو ١٢٢ ألف جنيه تمثل غرامات وتأمين ابتدائي من شركة العروبة عن عملية عزل حمام السباحة لفندق النيل ريتز منذ عام ٢٠١٥ المقام بشأنها دعوي قضائية وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات فى سبتمبر ٢٠٢٥ أنه صدر بشأنها حكم استئناف لصالح شركة العروبة بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٨ بمبلغ ٧٩ ألف جنيه بالإضافة إلى الفوائد القانونية وجارى تنفيذ الحكم الصادر ومبلغ التأمين بمجرد موافاة الشركة بصورة الحكم.	
- يتعين موافاتنا بآخر مستجدات تنفيذ الحكم الصادر لما له من أثر علي الحسابات المالية للشركة.	- جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يخص تنفيذ الحكم الصادر ومبلغ التأمين بمجرد موافاتنا بصورة الحكم.
* عدم كفاية بعض الايضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ حيث لم يتم الإفصاح عن :	
- أرباح فروق العملة المحققة خلال الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ البالغة نحو ٢١,٤١٢ مليون جنيه وكذا خسائر فروق العملة البالغة نحو٨٣,٤٤٥ مليون جنيه فى ذات	

الملاحظـــــة	المســـــرد
التاريخ بالمخالفة لمعيار المحاسبة رقم (١٣) آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية. - الأرباح الرأسمالية المحققة حتى ٣١/١٢/٢٠٢٥ البالغة نحو ٢٨٧ ألف جنيه ، وكذا تكلفة الأصول التى أهلكت بالكامل ولازالت تستخدم بالمخالفة لمعيار المحاسبة رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها. - يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها مع مراعاة كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة.	- سيتم مراعاة ما ورد بالملاحظة مستقبلاً.

العضو المنتدب
التنفيـــذي
(عبدالعزيز عيد)

رئيس
القطاع المالي
(محاسب/ محمود محمد مصطفى)